



مذكرة حول اقتراحات المجلس الوطني للصحافة بخصوص النموذج التنموي الجديد

السياق السياسي والمرجعي

ننطلق في هذه الاقتراحات التي نقدمها للجنةكم الموقرة، من التشخيص الذي سبق أن قدمه أعضاء المجلس الوطني للصحافة، في جلسة الاستماع التي تمت يوم 5 فبراير 2020.

ويستمد هذا التشخيص معطياته وخلصاته من المنتديات واللقاءات والمؤتمرات، التي سبق أن نظمت حول المشهد الصحافي بالمغرب، والتي شارك فيها مسؤولون من الهيئات المهنية في الصحافة والإعلام وخبراء وممثلين عن المجتمع المدني، بالإضافة إلى المناقشات المستمرة داخل

المجلس الوطني للصحافة، سواء في لجانه أو جمعياته العمومية. لذلك لن نستعرض من جديد هذا التشخيص، في المذكرة التي نوجهها لكم، بل سنحاول تقديم توصيات، نعتبرها أساسية للنهوض بقطاع الصحافة والإعلام.

إننا نعتبر أن الصحافة تلعب دورا محوريا في ممارسة حرية الرأي والتعبير والتأطير والتوعية وصناعة الرأي العام، بالإضافة إلى مساهمتها الفاعلة في تعزيز البناء الديمقراطي وتقوية المؤسسات وتعزيز مشاركة المواطنين في السياسة وانخراطهم الواعي في الدينامية العامة التي يشهدها المجتمع.

وقد توافقت المنظمات الدولية المختصة في الإعلام وحقوق الإنسان، على أن المناخ الإعلامي الحر والمستقل والتعددي، والولوج إلى المعلومة، وتعدد وتنوع مصادر الخبر، ومشاركة جميع قطاعات المجتمع في وسائل الإعلام، واعتماد القواعد المهنية المتطورة والتجهيزات والموارد

التقنية المناسبة، تعتبر من أهم المؤشرات لحسن تدبير وسائل الإعلام، كما تؤكد كذلك أن من شأن اعتمادها، المساهمة بشكل فعال في ديمقراطية المجتمع وحكامة الدولة.

يستوجب هذا، تحديد أهداف إعلامية وتواصلية، يمكنها المساهمة بشكل فعلي في تكريس وتطوير مبادئ الديمقراطية والحكامة وحسن التدبير في المجتمع، على رأسها أن تكون الصحافة فعلا أداة مراقبة ناجعة للمسؤولين عن تدبير الشأن العام، باعتبارها وسيلة يقظة لدى المواطنين، إزاء كل من يمارس السلطة، من خلال إدانة الفساد وسوء التدبير وكل الممارسات السلبية، التي تضر بالمجتمع.

وبالإضافة إلى دورها في نشر الأخبار والمعلومات والأفكار، فإنه من المتعارف عليه في التقاليد الديمقراطية، أن الصحافة ووسائل الإعلام المستقلة والحرّة، عنصر يساعد على النقاش البناء بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وبين الحاكمين والمواطنين، وهي أيضا

وسيلة لتطوير الوعي الجماعي والتبادل الفكري والحضاري والإبداع الثقافي والفني.

وإذا كانت النظريات قد استفاضت في التأكيد على الدور الحاسم للإعلام في التنمية، فإنه من المؤكد أن صحافة متطورة تساهم بشكل فعال في النجاعة الاقتصادية، من خلال تقديم المعلومات والمعطيات، بشكل صحيح، وتلقي الأضواء على السير العام للحياة الاقتصادية وعلى التحديات الحقيقية المطروحة في مختلف المجالات، كما تفتح أعين المجتمع على الحقائق من خلال القيام بالبحث والتقصي في كل مناحي الحياة العامة.

ومن الواضح أيضا أن الصحافة المهنية الجيدة تساهم إلى حد كبير في تصحيح الحياة السياسية، سواء من خلال إدارة النقاش العمومي بشكل إيجابي وبناء، أو من خلال مراقبة العمل الحكومي في تنفيذ السياسات العامة، ومتابعة

الحياة البرلمانية والأداء السياسي للأحزاب وكذا المنتخبين،
على جميع الأصعدة.

ولا يمكن في هذا التقديم المختصر لوظائف الصحافة
والإعلام، أن نغفل المساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقوم بها
في التربية والتثقيف والتخليق، والرفع من وعي المجتمع
بالقضايا والإشكاليات التي يعيشها في محيطه المحلي
والوطني والدولي.

بناء على ما سبق، فإننا نعتبر أن قطاع الصحافة
والإعلام، يمكن أن يكون رافعة للتنمية، من خلال الأدوار
التي يلعبها في المسار الديمقراطي، الذي اختارته بلادنا.

إن نظام الحكامة والشفافية، لا يمكن إرساءه إلا بالمساهمة
الجوهرية لصحافة حرة ومستقلة وإعلام، سواء كان عموميا
أو خاصا، يؤدي مهمة المرفق العمومي لأنه من المفترض
فيه أن يخدم المنفعة العامة.

المنظومة القانونية المتعلقة بالمجال الصحافي

انطلاقاً من هذه المقدمات، فإننا نسجل أن الدستور المغربي، الذي تم إقراره سنة 2011، يستند في ديباجته على احترام المواثيق الدولية، من مبادئ وحقوق وواجبات، ويؤكد تشبث المغرب بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالمياً. ويعتبر هذا بمثابة التزام يسمو فوق كل الالتزامات الأخرى، مما يفترض أن ينعكس في مختلف القوانين والتشريعات، خاصة تلك التي تهم حرية التعبير والصحافة والعدالة وحقوق الإنسان.

كما أن المتن الدستوري يتضمن مبدأ خاصاً بحرية التعبير والصحافة، وهو الفصل 28 الذي جاء فيه أن "حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبليّة".

"للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة".

"تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به".

يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها، ويضمن الاستفادة من هذه الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي.

ورغم أن بلادنا قد قطعت أشواطاً في احترام حرية التعبير والصحافة، وفي توفير المناخ الملائم لتطور وسائل الإعلام، إلا أن الخطوات التي تم قطعها مازالت تتسم بالتردد، على مختلف المستويات القانونية والتنظيمية والاقتصادية.

وفي الوقت الذي كان منتظرا فيه الحسم نهائيا لصالح الاختيار الديمقراطي في كل هذه المجالات، بعد أن حسم دستور 2011، في الاختيارات الكبرى، وبعد تبني توصيات الحوار الوطني " الإعلام والمجتمع"، فإن الإصلاحات التي شهدتها الترسانة القانونية المؤطرة للصحافة والنشر، على الخصوص، جاءت غير مطابقة لروح الدستور وخلاصات الحوار الوطني المذكور.

تم اعتماد مدونة للصحافة والنشر، تتكون من قانون الصحافة والنشر والقانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين والقانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للصحافة. وقد اعتبرت هذه الهيئة خطوة أولى على درب التنظيم الذاتي المستقل والديموقراطي لقطاع الصحافة، بتركيبة ثلاثية تشمل الصحافيين والناشرين وهيآت قضائية وحقوقية ومدنية.

وانطلاقاً من هذا أصبح المجلس هو الجهة المختصة حصرياً بمنح بطاقة الصحافة والولوج إلى المهنة، وهو المؤسسة المهنية المكلفة بالارتقاء بأخلاقيات المهنة والسهر على احترامها، كما يمثل سلطة مرجعية لها اختصاصات محددة بقوة القانون، ويمتلك القدرة والأدوات الفعلية من أجل التدخل لإقرار احترام أخلاقيات المهنة وحماية حقوق الأفراد وصيانة حرمة الحياة الخاصة والقيام بالوساطة لذلك.

كما أسند له اختصاص التحكيم في نزاعات الشغل في مقاولات الصحافة، وخولها القانون اقتراح المبادرات الضرورية لتطوير المقولة الصحافية وتتبع ممارسة حرية الصحافة وأوضاع الصحافة والصحافيين، كما منحت له كذلك سلطة اقتراح قوانين في مجالات تخصصه والصفة الاستشارية في هذا المجال.

لكن وبالرغم من أهمية هذه الإصلاحات، التي تمت على المستوى القانوني، إلا أنها لم تستجب لكل الطموحات والمطالب التي عبرت عنها الهيئات المهنية الوطنية

والجمعيات الحقوقية، ولم تلتزم بالتعهدات الدولية في مجال حرية الصحافة، كما أن التطورات المتسارعة على المستوى المهني والتكنولوجي، بينت اليوم ضرورة مراجعتها وملاءمتها مع الواقع الحالي والمستقبلي، خاصة وأن المغرب ملتزم دولياً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو متعهد بالتالي بضمان وصول الجمهور إلى المعلومات، وقد ترجم ذلك من خلال إصدار الظهير الشريف رقم 1.18.15 صادر في 5 جمادى الآخر 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

إن الحق في الحصول على المعلومات، جزء لا يتجزأ من حرية التعبير والإعلام، لذا فإن المبادئ الدولية المعمول بها، في هذا المجال، تؤكد أنه ينبغي وضع إجراءات تسهل كثيراً الوصول للمعطيات المتوفرة لدى مؤسسات الدولة، وألا تضع العراقيل في سبيل بلوغ هذا الهدف، وإن تبادر بشكل دوري إلى نشر كم كبير من المعلومات التي تهم المصلحة

العامّة. كما أن الاستثناءات يجب أن تكون محدودة جداً، وتطبق فقط على الحالات التي يشكل فيها نشر المعلومات ضرراً مبرراً، يفوق في أهميته الفائدة التي يمكن أن تتحقق للمصلحة العامة نتيجة نشر هذه المعلومات. بالإضافة إلى حماية الموظفين الذين يقدمون معطيات حول الفساد... وغير ذلك من المقترضات التي تعزز نظام الشفافية

لذلك فإن قانون الوصول إلى المعطيات يحتاج إلى مراجعة في بعض مقترضاته، وكذا سبل تنفيذه على أرض الواقع.

لقد تم التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في يناير 1979 والذي يضمن الحق في حرية التعبير الذي يشمل "التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

وسبق للمغرب خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل (2017)، أن قدم تقريره الوطني حول الإصلاحات والجوانب التشريعية والمؤسسية التي شملها

تعزير الحق في حرية الرأي والتعبير، وذكر على رأسها إحداث المجلس الوطني للصحافة، إضافة إلى القانون المتعلق بالصحافة والنشر، "لإسيما إلغاء العقوبات السالبة للحرية والاستعاضة عنها بغرامات معتدلة".

غير أن الإصلاحات التي شملت قانون الصحافة والنشر، ظلت منقوصة، وعليه فإن المجلس يقترح:

- ضرورة توحيد المقتضيات الخاصة بالصحافة والنشر، حتى يكون القانون رقم 88.13 المرجع الوحيد الذي يطبق في كل ما يتعلق بالصحافة وحرية التعبير، مما يعني إلغاء المواد التي تهم الصحافة والنشر الواردة في القانون الجنائي وفي قوانين أخرى، مع الالتزام بإلغاء العقوبات السالبة للحرية. إذ أنه من غير المقبول أن تعتمد بلادنا قانونا خاصا للصحافة والنشر، ويلجأ القضاء لمتابعة الصحافيين، بقوانين أخرى، في قضايا الصحافة والنشر.

- بالإضافة إلى ضرورة إصلاح الترسنة القانونية المتعلقة بمجال الصحافة والنشر، التي تحتاج إلى عدة تعديلات وإضافات لملاءمتها مع متطلبات المهنة، فإن القطاع يحتاج إلى تنظيم معقلن وشفاف لسوق الإشهار وهذا يتطلب وضع مدونة خاصة تجمع النصوص القانونية المتعلقة بالمجال وملاءمتها واستكمالها بالنظر إلى واقع قطاع الإعلام والاتصال.

- أما في يتعلق بتكنولوجيات التواصل الحديثة، فإنه لا يمكن أن يتم إخضاع الانترنت إلى أشكال خاصة من التنظيم، تقيد حرية الصحافة وحرية التعبير.

وكما توصي بذلك الهيئات الدولية العاملة في مجالات حقوق الإنسان وحرية الصحافة والإعلام، فإنه من اللازم الامتناع عن تبني مقتضيات جديدة حول استعمالات الشبكات الاجتماعية والتواصل الرقمي، خاصة وأن هناك قوانين ونصوص تنظمها، ولا يجوز أن تخضع استعمالات الانترنت إلى إجراءات التوقيف أو المنع، إلا بأحكام قضائية مبررة، طبقاً لمقتضيات تشريعات منفتحة وليبرالية.

- تحديد مفهوم الصحافي المهني، بشكل أكثر دقة، بما يتوافق مع الرفع من المستوى المهني والأكاديمي، ومن أجل تحسين ممارسة المهنة، وتطوير كفاءاتها ومردوديتها والتزاماتها المجتمعية والأخلاقية بهدف تجاوز الغموض في بعض التعريفات والمقتضيات والشروط، التي تخول الولوج إلى المهنة.

- اعتماد جميع الإجراءات القانونية والإدارية، اللازمة، لمنع التهديدات، والعنف، والاعتداءات على سلامة الصحفيين وغيرهم من المهنيين العاملين في وسائل الإعلام، واتخاذ تدابير محددة لمكافحة العنف أو التمييز القائم على النوع وكل الممارسات ضد النساء الصحفيات والعاملات في وسائط الإعلام، والتشدد في مواجهة التحرش الجنسي الذي قد يطال الصحفيات والعاملات في الصحافة.

وبصفة عامة، إن قناعتنا في المجلس الوطني للصحافة هي أن النماذج الديمقراطية في حرية الصحافة والإعلام، هي الأصلح لبلادنا، لأن المنظومة الإعلامية الحرة

والمستقلة والتعددية والمهنية، هي أفضل طريق لبناء مجتمع عادل ودولة المؤسسات والقانون، التي تعتبر الضمانة الأساسية لمشروع مجتمعي قادر على تجاوز معيقات التقدم خاصة ممارسات الربع والظلم والاحتكار والفوارق الطبقيّة الصارخة.

تطوير مناخ الصناعة الإعلامية

إن تعدد وسائل الاتصال الإعلامي وتنوعها، وسهولة الولوج إليها، وظهور صحافة الكترونية، أقل تكلفة وفي متناول الجميع، ساهم في تراجع مبيعات وقراء الصحافة الورقية، كما تأثرت الصحف الورقية والإلكترونية، المقاولات من تراجع حصة الإشهار، مما انعكس سلباً على موارد المقاولات الإعلامية المهنية الشيء الذي أدى إلى إفلاس بعضها.

على غرار القطاعات الصناعية الأخرى، يجب أن يستفيد قطاع الإعلام والاتصال من استراتيجية ومخططات وتحفيزات، ضريبية ومالية ولوجيستكية، ضرورية لتطوير بنية إعلامية مركزية وجهوية، باعتبارها رافعة من رافعات الصناعة الثقافية، إضافة إلى دورها في تشجيع المواطن ومشاركته في الشأن العام، والمساهمة في التنشئة الاجتماعية والديمقراطية والتعددية والحكمة، ويمكن تحديد هذه التحفيزات في المجالات التالية:

- خلق آليات من أجل تشجيع المقاولات الإعلامية المهيكلة والمتعددة الوسائط.
- إعتداد برامج، من أجل تشجيع المقاولات الصغرى، على التجمع في شكل مقولة كبرى ذات أنشطة متعددة الوسائط، لإبعادها عن الهشاشة وعدم تعرضها للضغط الاقتصادي.
- إيجاد آليات لضمان توزيع مجالي متكافئ ومعقلن للصحافة الوطنية، بمساهمة فاعلة للصحافة الجهوية، ووضع سياسات شاملة لذلك.

- دعم البنيات الصناعية والتكنولوجية الضرورية لتطوير المنتج الصحفي والإعلامي، على مختلف المستويات، وكذا في التوزيع والطباعة، وغيرها من الوسائل الضرورية، لدعم الإنتاج الوطني في هذا المجال.

ومن أجل إعادة ترتيب الفضاء الإعلامي الوطني، إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة إلى إعادة النظر في مفهوم وطبيعة المقابلة الصحافية وشروط الولوج إلى المهنة ومراجعة التكوين واعتماد مؤسساته، نقترح ما يلي:

- خلق صندوق لدعم قراءة الصحف الوطنية من خلال توزيع جزء منها على المكتبات والخزانات الوسائطية التابعة لمؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الخيرية والرعاية الاجتماعية ... وغيرها.

- مساهمة المؤسسات المنتخبة على مستوى الجهات في الصندوق المذكور، مقابل حصولها على كمية من المنتوجات الإعلامية، قصد توزيعها على الهيئات المرتبطة بها ومنظمات المجتمع المدني.

- إبرام اتفاقيات مع المؤسسات التعليمية والجامعية لوضع برامج، تهدف إلى تعريف الناشئة والطلبة على طرق صناعة الأخبار في مختلف الوسائل الإعلامية التقليدية منها والحديثة، وتمكينهم من الأدوات والطرق التي تسهل عليهم البحث عن الأخبار الصحيحة والموضوعية والدقيقة وعن مصادرها، وتنبههم في نفس الوقت إلى الأخبار الزائفة والمفبركة و"الفيك نيوز" وعن أبعادها وحيثياتها وأثارها النفسية والاجتماعية والقانونية.

ويمكن وضع مختلف هذه المقترحات في إطار عقد برنامج بين السلطات المعنية من جهة، والفاعلين في القطاع من جهة أخرى، إضافة إلى مختلف المتدخلين في مجال الثقافة والتربية والتكوين.

الموارد البشرية والتكوين والمؤسسات الأكاديمية

تعتبر الموارد البشرية المؤهلة لبنة أساسية في الرفع من جودة ومردودية المنتج الإعلامي، لذلك يعتبر من الضروري تنظيم وتقنين الإطار الذي ينشأ ويتطور فيه هذا

العنصر البشري، الذي يحتاج إلى برامج داعمة. ويتعلق الأمر ب:

▪ تعزيز التكوين الإعلامي داخل المؤسسات الصحفية، ببرامج ملائمة تتعلق بالجوانب القانونية والأخلاقية وصناعات المضامين الرقمية مع التركيز على نوعين من التكوين:

- تكوين يؤهل صحافيين متعددي الخبرات قادرين على الاشتغال داخل مقولة صحافية ومؤسسات إعلامية متعددة الوسائط؛

- تكوين متخصص يستهدف الصحافيين العاملين بالقطاع من أجل الاختصاص في مجالات موضوعاتية اقتصادية وسياسية وبيئية وبرلمانية، وفي مختلف مجالات العلوم الإنسانية...

▪ الاهتمام بالأوضاع المادية للصحافيين والعاملين في قطاعات الصحافة والإعلام، ودعم مشاريع الحماية والتغطية الاجتماعية، وتخصيص موارد كافية للنهوض بهذا المجال.

إن الرفع من مستوى جودة المنتج الإعلامي، رهين بتكوين أكاديمي، كما هو متعارف عليه على المستوى الدولي، ومدى استجابته لمتطلبات السوق الإعلامية المغربية وتطلعات المجتمع المغربي ولبلوغ هذه الغاية لا بد من توفر شرطين أساسيين:

- إعادة النظر في منظومة التكوين الإعلامي ببلادنا لملاءمتها مع المعايير الدولية ومطابقتها مع تطور حاجيات المؤسسات الإعلامية الوطنية وخلق تخصصات جديدة، مع إعطاء الأهمية القصوى لتكوين الأساتذة في مجالات الصحافة والإعلام.

- وضع مساطر من أجل اعتماد مؤسسات التكوين الإعلامي، لتنظيم المجال، وطرق الولوج إلى مهنة الصحافي المهني.

- منح الاعتماد لمؤسسات التكوين الإعلامي من طرف وزارة التعليم العالي بناء على رأي المجلس الوطني للصحافة.

- حصر الاعتماد الذي يمنح لمؤسسات التكوين الصحفي في مستوى التعليم العالي، فقط، وعدم منحه من طرف مؤسسات التكوين المهني إلا فيما يتعلق بالمجالات التقنية المرتبطة بمهن الصحافة، بشرط اعتماده من المجلس الوطني للصحافة.

الحكامة وتكريس الشروط الملائمة للتنظيم الذاتي للمهنة

ينطلق المجلس الوطني للصحافة، من فلسفة التنظيم الذاتي للمهنة، التي تعتبر أن من حق وواجب مهني الصحافة والإعلام، السعي إلى تنظيم وتأهيل وتأطير مهنتهم، على أسس الديمقراطية والاستقلالية وفي احترام تام لحرية الصحافة وأخلاقياتها.

إن الأدوار التي يقوم بها المجلس الوطني للصحافة، تستدعي أن تعزز بكل الإمكانيات المالية والتنظيمية والإدارية والبشرية، التي تسمح له بالنجاح في المسؤولية التي أناطها به القانون، الذي جاء منسجما مع الفصل 28 من الدستور.

وإذا كانت خطوة حذف وزارة الاتصال، مبادرة محمودة تسير في اتجاه المقاربة الديمقراطية لوظائف الصحافة والإعلام، كهياكل مستقلة عن أية سلطة سوى سلطة الضمير المهني، فإن هذا القرار البنيوي، ينبغي أن يسير إلى مده، على مختلف المستويات، الحقوقية القانونية والتنظيمية.

وبناء على هذا، فإن استمرار الازدواجية والخلط، الذي يحصل حاليا، في صلاحيات المجلس الوطني للصحافة وأدواره، واستمرار الحكومة في ممارسة صلاحيات ووظائف في القطاع، كان من المفترض أن تنتهي، بحذف

وزارة الاتصال، حتى لا يفرغ هذا القرار من مضمونه وحمولته السياسية.

وإذا كان اختيار الدستور المغربي هو الالتزام بالمواثيق الدولية في مجالات حرية الصحافة وحقوق الإنسان، وتفضيل التنظيم الذاتي للمهنة، على أسس ديمقراطية ومستقلة، فإن هذه المبادئ يجب أن تتجسد في توسيع مجالات الحرية والانتهااء من منهجية التردد والتخوف، وذلك باعتماد مقاربة ليبرالية منفتحة في القوانين المؤطرة للصحافة والإعلام، ومنح صلاحيات تأهيل ودعم الصحافة للتنظيم الذاتي، مع مرافقة السلطات العمومية لهذه المهام من خلال الدعم المباشر وبرامج أخرى تهدف إلى بناء مقاولات صحافة قوية، أكثر احترافية، مؤهلة على مختلف المستويات، خاصة البشرية، وقادرة على تحمل مسؤوليتها الأخلاقية والمهنية والاجتماعية.

أنا في المجلس الوطني للصحافة، مقتنعون، بأن مجتمعنا في حاجة إلى صحافة متطورة، مستندة على الخبرة والكفاءة، تعتمد آليات ومعايير الجودة والمهنية، ولا يمكن لأية وسائط أخرى أن تكون بديلا عنها، لذلك فالنموذج التنموي الجديد والناجح، ينبغي أن يركز على قطاع صحافة وإعلام، قوي و متطور وعصري، وقوانين منفتحة على ما يحصل في التجارب الديمقراطية، التي أثبتت نجاعتها في أن تلعب دور السلطة الرابعة، وأن تساهم في مسلسل التنمية والتقدم، لأنها تتمتع بالكفاءة والاستقلالية، وتعمل في مناخ تسوده الحرية والتعددية، و محاربة التمرکز والاحتكار و تحكم السلطات، من منطلق أن قطاع الصحافة والإعلام ينبغي أن يخدم المنفعة العامة، سواء كانت المقاولات والمؤسسات خاصة أو عمومية.